في الأمن الثقافي العربي:

الصناعات الثقافية العربية

والسوق الثقافية العربية المشتركة

أولاً- مدخل:

بداية، ربما يتعين علينا أن نقارب موضوعنا هذا –موضوع: مستقبل الصناعات الثقافية العربية والسوق الثقافية العربية المشتركة –داخل إطار نظري نقترحه هنا، ونرى أنه ذو طبيعة استراتيجية وله طابع الضرورة الحيوية الملحة على المستوى القومي في الظروف العالمية والإقليمية الراهنة، وذلك الإطار النظري المقترح هو –باختصار– وجوب البحث الجدي في (نظرية للأمن الثقافي العربي). وفي اعتقادنا أن (الأمن الثقافي العربي) قضية ملحة، وتستلزم لا الدراسة الموضوعية الجادة وحدها وحسب، بل أيضاً (صياغة الأسس) واعتمادها، وتوقيع جملة من (المعاهدات والاتفاقيات) للعمل العربي المشترك المتكامل بهذا الخصوص، حيث يتناول "المتَّفق عليه" –بناء على تلك الأسس– مختلف الأمور الإجرائية المفصلة التي تتعلق بتنظيم التعاون والتكامل في سائر ميادين التصنيع الثقافي العربي و (الصناعات الثقافية العربية)، وتنظيم شؤون التسويق الناجع لهذه الصناعات على مستوى الأقطار العربية جميعها أولاً تنظيماً يكفل تحقيق (الأمن الثقافي) المشار إليه، وإن يكن ذلك في أدنى

الحدود المقبولة.. كخطوة أولى.

و(الأمن الثقافي العربي)، الذي نقترح اعتماد نظرية له هنا يعالج في إطارها موضوعنا هذا وبقية الموضوعات الأخرى الموازية، ليس –حسبما نراه– (صيغة انغلاق) على الذات، أو (مصادرة على عملية المثاقفة) المتبادلة مع بقية ثقافات العالم، من جهة.. كما إنه لا ينحصر جوهره برد الفعل على أي وضع إقليمي خاص أو عام، من جهة أخرى، إنه (صيغة وعي وفعل) يتوجهان أساساً إلى إرساء (قواعد) للتعامل التبادلي العربي مع المستجدات العالمية، وتمظهرات حركتها المتغيرة السريعة والقلقة، بما تنطوي عليه تلك المستجدات والحركة التي تحكم الآن أوضاع العالم كله من احتمالات مفتوحة قد تحمل أفدح الأضرار (للهوية الحضارية العربية) المنجزة كمحصلة لثقافتها الإسلامية، وأفدح الأضرار للتاريخ العربي و (للبنيان الثقافي العربي الإسلامي) في أسسه الرؤيوية الفلسفية والاعتقادية، وفي أنماط (حدوسه) الفكرية /الفنية وما يتولد عن ذلك كله من أمزجة جمالية وقيم تحكم أنماط السلوك والعلاقات التبادلية الداخلية.. وبالتالي: إن تلك الاحتمالات التي تنطوي عليها المستجدات العالمية وحركتها واستهدافاتها قد تحمل لا الخطر على النظامين الاعتقادي والقيميّ العربيين وحدهما وحسب –وهما ما ترتبط به كل من: الهوية، والخصوصية– بل الخطر على الوجود العربي برمته أيضاً، وفي سائر مستويات هذا الوجود وميادينه.

وفي إطار ماهو عالمي يجب أن يُرى ماهو إقليمي، باعتبار أن سمات التوجه الخاصة بهذا الإقليمي ليست إلا بعضاً، أو تفصيلاً، من الاستجابات لمحمولات ذلك العالمي.. وهذه مسألة صارت أقرب إلى البديهية، من وجهة معرفتنا الخاصة بها.

ويمكننا تلخيص ذلك (العالمي) بكلمة واحدة أصبحت الميدان المفضل للمفكرين والدارسين العرب في السنوات القليلة الأخيرة بينما كبار مفكري العالم منشغلون بها منذ عقد ونيف.. إنها: (العولمة) التي أخذت الآراء تتضارب وتتقاطع وتتناقض بخصوص فوائدها ومضارّها، وإن كان (أصحاب الرأي) جميعاً يتفقون على أنها "قيد الإنجاز"، إن لم تكن قد صارت منجزة تماماً بعد.

وإذا أخذنا بإحدى صيغ التعريف المختزلة –مؤقتاً– لكلمة العولمة قلنا: (إنها المحصلة لانفجار الوضع الحضاري البشري وعقله في مرحلة "ما بعد الحداثة"، بحسب التعبيرات المتداولة). لكن صيغة التعريف المختزلة هذه، والتي تبدو كأنها لا تقول شيئاً، تنطوي في الحقيقة على عدد غير قليل من الإشكاليات المعرفية والمشكلات المتعالقة المشتبكة بين المجتمعات الإنسانية –كلٍّ حسب وضعه– في إطار التطور الامبريالي: سواء في صيغته الفلسفية، أم استقطاباته وتمركزاته السياسية، أم اقتصادياته، أم متطلباته الخاصة بالتغيير الجيوبوليتيكي في العالم، أم تقنياته المستحدثة المختلفة: المدنية منها والعسكرية، أم متطلباته في الإخضاع الثقافي التام.. وربما هذا هو الأكثر أهمية وجوهرية!

وبالطبع، فإنه لابد لنا هنا من مقاربة سريعة لحقيقة هذه العولمة، وإشكالياتها، ومشكلاتها التي تثيرها، لأن ذلك هو وحده الكفيل بتقديم التسويغ الحقيقي لأطروحة (الأمن الثقافي العربي)، فهو بالتالي ما يجعل معالجة موضوع (مستقبل الصناعات الثقافية العربية والسوق الثقافية العربية) معالجة ذات سمات موضوعية مستنبطة من أسس صحيحة، مثلما يجعل كيفيات

النظر في هذا الموضوع إجرائياً تتحدّد بكثير من الدقة مع الربط الوظيفي الناجع لما هو إجرائي بأهداف قومية عربية وإسلامية وإنسانية صحيحة وسليمة! ولمقاربة حقيقة العولمة لابد من مراجعة مقتضبة للأصول التي انبثقت منها، أولاً بأول.

ثانياً- في العولمة، أسسها، مظاهرها، أهدافها، تقنياتها:

العولمة –في الصياغة العربية للمصطلح– مصدر يحمل الدلالة على (قسرية الفعل)، وهنا تبرز دقة اللغة العربية في التمييز الفاصل قطعياً بين مفهومَيْ: العولمة، والعالمية حيث يعتبرهما كثير من الدارسين العرب دالّين على معنى واحد.

فإذا كانت العالمية تشير إلى النزوع البشري للمثاقفة الندية (أي التعلم من تجربة الغير)، وهو نزوع فطري في التكوين الإنساني، وعمليات تطوره التاريخي المستمر، وبالتالي: تشير هذه "العالمية" إلى التفاهم الحرّ المتبادل على ماهو (مشترك) في طبيعة الخلق، مع الحفاظ على الهويات والخصوصيات الثقافية للشعوب والأمم، أي على "التنوع الثقافي" المتفاعل بإخصاب متبادل ضمن "الوحدة العليا" للوجود الإنساني.. فإن العولمة هي أمر مختلف عن ذلك، وبصورة جذرية كلياً.

إن العولمة هي التتويج لمسيرة الفكر الليبرالي الرأسمالي الغربي في نسخته الأمريكية –ويجب دائماً أن نأخذ بالحسبان أمر العلاقة الوطيدة للصهيونية بذلك كله –وهي مسيرة تمتد بضعة قرون، ولكننا –تخفيفاً– سنحدد منطلق الفكر الممهد للعولمة من المبدأ الذي افتُتِحتْ به مرحلة الحداثة في أوروبا في القرن التاسع عشر، والذي يتخلص –بعبارة سمير أمين– بأن (الإنسان وحده هو الذي يصنع تاريخه). ولكن، أي إنسان؟! وأي

تاريخ؟!

إن الإنسان المقصود هنا هو: الأوروبي، وتخصيصاً هو الأوربي القادر على تحصيل الثروة بأية وسيلة، وعلى إدخال تلك الثروة في الدورة الرأسمالية الربوية!.. أما التاريخ فهو تاريخ أوربا الذي تنتجه تلك الدورة الرأسمالية، وتعيد معه إنتاج تاريخ العالم!! ويتعالق ذلك كله –مقدماتٍ ونتائجَ– بما يمكن صياغته موجزاً كما يلي:

١- بما أن (الإنسان) يصنع تاريخه، فإن ذلك يعني نفي أية إرادة إلهية في الخلق، ونفي أية غائية عن وجوده واستمراره. ويتناقض هذا تناقضاً جذرياً وقطعياً مع البنيان الثقافي العربي المستند إلى الإقرار بوحدة الألوهة الخالقة، والمنبثق عن هذا الإقرار.

٢- والحقيقة أن (الإنسان) الذي يصنع التاريخ –أو لنقل: يصنع الحياة –والذي هو الأوربي المترسمل كما ذكرنا قبلاً، لا يعود (هو ذاته)، بل إنه في سياق فعالية الرأسمال يتحول إلى "شيء" يحدد حجم ملكيته قيمتَه، أي إن (الإنسان) ينتفي بدوره متحولاً إلى نوع من (السلعة) المتعالقة عقلياً وروحياً ونفسياً وجسدياً برأس المال وحركته، حيث هذا الأخير يحقق استقلالية خاصة متعالية حتى على من يعتبرون (مالكيه!!). وبذلك، وعليه، ينشا "نظام قيمي" يمكن وصفه بأنه لا إنساني.

٣- قامت "الحداثة" الأوربية على نمو العلم الوضعي، وتطبيقاته التكنولوجية، وجملة التغيرات المختلفة المتعلقة بذلك. وكان لابد (للإنسان، صانع تأريخه!) أن يؤمن إيماناً مطلقاً بهذا العلم وتلك التطبيقات.. وبالتالي: يبرز الإيمان

"بالمادة" بما هي "مقولة فلسفية" لكنها تجد سندها في تشكيلها التقني المصوغ للاستهلاك. وهنا نجد عماء التطور التقني وتواتر الإنتاج الضخم- توكيداً لموجودية الإنسان الرأسمالي- الأمر الذي يحفز الاستعمار المباشر بحثاً عن المواد الأولية وعن (السوق) التي تستهلك.. وبالتالي: تحقق مزيداً من الربح، أي مزيداً من الملكية المؤكدة لموجودية الرابحين!!.. ويتفاعل "النظام القيمي" الناشئ عن حركة السوق ومستجراتها مع ذلك الناشئ عن "انتقاد الإنسان" لصالح ملكيته الرأسمالية ويشكلان نظاماً ابتذالياً واحداً. وعلى المستوى المعرفي الذي يخلقه "الإيمان بالمادة" يتماهى (الكوني) علمياً بما هو (أرضي)، أي إن العلم الذي يندفع – في جملة اندفاعاته الكثيرة- لاستكناه طبيعة الكون وأسراره وبدئه وتحولاته.. يظل مرتبطاً -رغم كل ما يقال- بتجليات القوانين الكونية في كوكبنا الصغير، وبمقدرة عقولنا ووسائلنا الأرضية على ذلك الاستكناه، ويجري إسقاط غير مرئي أو محسوس "لمحصلات" تجربتنا الأرضية على الكون كله، فيشتد الإيمان (بالعلم /خادم السوق) بصرف النظر عما صار يتردد من إقرار بعجز هذا العلم عن مطاولة أكثر من نزر شديد اليسر من أسرار الخلق الكوني، وبصرف النظر عما صار صداه يتردد أيضاً بخصوص (نظرية الفوضى) في العلوم الرياضية المجردة.. إلى آخره.

٤- بالطبع، كان على أمم العالم غير الأوربية أن تدفع الضريبة الأكبر (لحداثةِ) أوربا هذه، رغم أن الشعوب الأوربية دفعت بدورها أثماناً غير قليلة للتنافس الرأسمالي والتناحر الامبريالي، سواء في (الحروب) أو (الأزمات

الدورية) للرساميل، وطرائق دفع الضريبة من قبل غير الأوربيين تمت بصورة كارثية: من الإبادة الشاملة إلى النهب الابتزازي الذي لا حدود له. لكن ما يهمنا هنا هو (الغطاء الأيديولوجي) أو المعرفي الذي اصطنعه الرأسماليون لذلك.

فلقد تمّ حصر تاريخ العالم بتاريخ أوربا، وَوُضعتْ "تخطيطة" غربية فقيرة ومفقرة للتاريخ البشري. فقد اعتبر مفكرو نهضة أوربا أن هذا التاريخ –في جانبه الدنيوي– يبدأ بالإغريق، ويتدرج نزولاً إلى روما، فأوربا الإقطاعية في القرون، الوسطى.. وصولاً إلى (أوربا الحديثة). فهم إذاً ورثة (المعجزة الإغريقية!!) في العلوم والفلسفة، والتي أنجزتها عبقرية العرق الآري المبدع من عدمٍ معرفي كامل!.. أما في الجانب الديني لذاك التاريخ فكانت (المعجزة العبرانية!!) في التوحيد، والتي اعتبرت "أصل!" مسيحية الغرب التثليثية. ويلاحظ في هذا الجانب تناقضه الذاتي من جهة، مثلما يلاحظ تناقضه مع علمانية الجانب الدنيوي من جهة أخرى. ولكن، على المرء ألا ينسى أن (المعجزة العبرانية!!) كانت –ولا تزال– مدججة بقوة المال (الشايلوكيّ).. و(بالقيم!!) التلمودية المتوافقة بفرادة غريبة مع قيم السوق الرأسمالية ووحشيتها.

وبهذا الاختزال تمّ إنجاز (المركزية الأوربية)، حيث كل ثقافة غير ثقافة (أوربا الحديثة) هي (شيء قبل –ثقافي) تجب (أوربته) كي يصبح متحققاً، وكل تاريخ خارج التاريخ الأوربي المصطنع في (الخطاطة) السابقة هو (شيء قبل –تاريخي) ولابد من إدخاله في ذلك التاريخ الأوربي –عبر الاستعمار– كي يصير تاريخاً!!.

ومن هذا التمركز على الذات الرأسمالية الاستعمارية نشأت العرقية ومستجراتها، وأنجزت معرفياً (شرقنة الشرق) العربي الإسلامي –كما شرّحها إدوار سعيد في كتابه الهام "الاستشراق"– ثم جرى تعميقها بصور مختلفة على كثير من بلدان آسيا وأفريقيا وأميركا الجنوبية كمسوّغ للاستعمار، وضامن لاستمرار الهيمنة.. والتبعية

وفي هذا كله تتجلى آليات العمل الثقافي الرأسمالي الغربي لإهدار هويات الشعوب والأمم الأخرى، وإسقاط خصوصياتها وتواريخها، وتشويه نظُمها القيمية والاعتقادية.. وخلق (وعي زائفٍ) لدى أجيال الأمم العريقة خصوصاً، كالأمة العربية، يحول دون استعادة وعيها المبدع: لذاتها، ولعلاقتها بالعالم والطبيعة والكون، من خلال التطور الطبيعي لبنياناتها الثقافية والاعتقادية والقيمية.. وذلك كله في مقابل تثبيت مضخَّم ومتعالٍ لهوية الغرب، وخصوصيته، ونظم ثقافته إجمالاً.

٥- شهد النصف الثاني من القرن العشرين تغيرات كبرى في الأوضاع العالمية، وفي وسائل الهيمنة الامبريالية وأساليبها والتمركز الاستقطابي لقواها.

فمن جهة أولى تمت تصفية المتروبولات، أو الامبراطوريات الاستعمارية القديمة، بعد الحرب العالمية الثانية التي دمّرتْ أوربا واليابان. وعليه، ومن جهة ثانية، حصلت غالبية المستعمرات السابقة على استقلالاتها تباعاً، لكن دولها الجديدة راحت تتخبط في (التركة الاستعمارية) من المشاكل، فعلقت في أوهام التنمية للّحاق بالغرب، وأوهام الأيديولوجيا، والعسكرة.. إلخ، مما سيجر عليها الكوارث لاحقاً.

ومن جهة ثالثة كان لابد من انتقال مركز قيادة الامبريالية إلى الولايات المتحدة التي بادرت بسرعة إلى إعادة بناء قوة كل من أوربا واليابان، ودعّمت هيمنتها على ما صار يسمى (العالم الحر): ليس فقط بترسانتها العسكرية المتنامية في إطار سباق التسلح مع الاتحاد السوفييتي السابق، بل أيضاً بالإشراف المباشر على اقتصاديات ذلك العالم الحر وعلى حركة الرساميل، بإقامة العديد من المعاهدات والمؤسسات الاقتصادية والمالية الملائمة. وبالطبع كانت هيمنتها تمتد إلى مختلف بلدان المستعمرات السابقة بشكل مباشر أو غير مباشر، إذ إن تفاعلات ما كان يسمى (الحرب الباردة) مع الاتحاد السوفييتي والدول الشيوعية الدائرة في فلكه آنذاك جعلت تأثيرات الهيمنة تطال السياسات الداخلية لتلك البلدان مثلما تطال سياساتها الثقافية أيضاً، إضافة إلى التدخلات المعلنة والخفية في سياساتها الاقتصادية بطرق متنوعة بقدر تنوع الظروف في كلٍ منها.. وقد غرقت تلك البلدان التي سميت تأدباً (العالم النامي) –أو العالم الثالث، في تسمية أكثر موضوعية– في مديونيات هائلة جعلتها تقف إجمالاً على حافة الكارثة.. بينما كانت قوة اليابان "ونمورها" الآسيوية تبلغ ذروة النمو في المجال الاقتصادي، وكذلك أوربا التي أخذت تخطط "لوحدتها" إلى آخره.

وما يهمنا هنا هو النشاط الثقافي في كلا المعسكرين المتحاربين وانعكاسه على العالم الثالث، وعلى الأقطار العربية بشكل خاص. ففيما كان الاتحاد السوفييتي يصدر الأيديولوجيا التبشيرية الدوغمائية كانت أمريكا وحلفاؤها يلعبون على أفكار الليبرالية ويتلاعبون بها بما يتناسب مع قابليات الشرائح الأوسع في كل بلد، مستخدمين التنديد بإلحاد البلدان الشيوعية، وإظهار

الاحترام الكاذب للإسلام، ومشيدين بالحرية العامة والفرديّة في البلدان التي تعسكرت إلى درجة القمع الفاضح.. وسوى ذلك مما تقتضيه علاقات تلك (الحرب الباردة) ويخدم المصالح الامبريالية وليس مصالح تلك الشعوب.

وفي مستهل التسعينيات تنتهي (الحرب الباردة) بانحلال الاتحاد السوفييتي وتفككه، حيث تكشفت الأوضاع فيه وفي الدول التي كانت تتبعه عن خراب داخلي مزمن فاضح، فبرزت أميركا كقطب وحيد يتحكم بسياسات العالم ومصائره.. وسرعان ما أعلن فوكوياما عن (نهاية التاريخ) بالانتصار النهائي للغرب الامبريالي على بقية العالم، لكن السيد صموئيل هينتنغتون بادر سريعاً إلى إعلان أن انتصار الغرب النهائي ما زال يلزمه جولة من (صراع الحضارات) على أساس ديني، وأكد على أن تصفية الإسلام والكونفوشية الصينية هو (واجب!!) غربي أول، نظراً لما في هاتين الحضارتين الدينيتين من قواسم فكرية وقيمية مشتركة، تشكل –في حال تعاون أتباعهما– الخطر الأكبر على الحضارة الغربية.

وفي ذاك الوقت، وبينما كانت عدة كتل اقتصادية كبرى تتشكل، وفيما بدأت حروب (القوميات الصغيرة) في العالم تنفجر من أجل توكيد وجودها المستقل، وفيما كان العرب يبدؤون مباحثات (السلام) مع (الدولة العبرية) التي أخذ حلمها بامبراطورية اقتصادية شرق أوسطية تحت هيمنتها يفصح عن نفسه، ويحدد مصائر العرب في إطارها حسبما رسم شمعون بيريس في كتابه (الشرق الأوسط الجديد).. كان مفهوم (العلومة) قد طرح من قبل الدوائر المعنية في الولايات المتحدة، وراح ترويجه إعلامياً يتزايد ويشتد إلى درجة مدوّخة!

ومن المثير للاهتمام أن أطروحات هنتنغتون سابقة الذكر، والتي تكرر بفظاظة أسوأ ما تمّ اعتماده من أسس فلسفية وفكرية وأيديولوجية (لحداثة) أوربا الرأسمالية، هي جزء أساسي من صورة (العولمة): سياسةً وثقافةً واقتصاداً. إذ بصرف النظر عن الانتقادات التي وُجهّت إلى تلك الأفكار من قِبَل كبار مفكري العالم، فإن مجريات الوقائع "على الأرض" تشير إلى أن الأستاذ الجامعي و(موظف البنتاغون) هذا كان، في أفكاره تلك، يلخص خططاً معتمدة، أو يناقش تصورات قيد النقاش لإقرار الهيمنة الأميركية على العالم. بصورة نهائية، أكثر مما كان يناقش أفكاراً خاصة به، مهما بدت لنا تلك الأفكار غريبة وشاذة!

فما هي الخلفية التي انبثقت منها قضية (العولمة) كنظام حضاري شمولي مقبل، تأسيساً على ما سبق كله؟! وماهي هذه العولمة في جانبها الثقافي الذي يهمّنا، مما هو معلن منها وما هو خفيّ يمكن التكهن به؟! وأخيراً ماهي التقنيات المستحدثة التي يمكن بها تحقيق هذه العولمة؟!

ولنلاحظ، مرة أخرى، أن الإجابة الصحيحة على هذه الأسئلة هي التي ستحدد مدى الموضوعية في معالجتنا مسألة (مستقبل الصناعات الثقافية العربية، والسوق الثقافية العربية المشتركة)، وفي إطار من التفكير الجاد بصيغة نظرية وعملية لضمان (الأمن الثقافي العربي).

وسنختصر في الإجابة على الأسئلة الثلاثة السابقة ما أمكن.

-وبخصوص تساؤلنا الأول يمكن القول: إن أمريكا قد ورثت أسوأ ما في (المركزية الأوربية) من نهج معرفي شاذ لبقية العالم، مع وراثتها المجدَّدة لقيادة الامبريالية بعد الحرب

العالمية الثانية.

ويلاحظ هنا ذلك التغيير الهام الذي حاولت أمريكا إجراءه في طبيعة رأس المال بذاته، وفي طبيعة دورته وحركته العامتين. فرأس المال ينزع في دورته المنبثقة من طبيعته الربوية إلى أن يكون كوسموبوليتانياً أي (عديم الجنسية القومية). لكنه، في مصدره ومرجعه ومآلات حركته في زمن المتروبولات، شديد الارتباط (بالقومية).. وتاريخ نشوء الرساميل في أوربا والتناحرات الدموية المرعبة التي نجمت عن حركتها، داخل القارة وخارجها، أهم دليل على ذلك. وإحدى الإشكاليات المعرفية اليوم –أو لنقل: المشكلات، تخفيفاً– هي ربط قضايا كبرى مثل (القومية، الهوية، الخصوصية) بالتحولات في فعالية الرساميل، أي القول بانتهائها ما دامت الكوسموبوليتانية قد أخذت تصير السمة الأقوى والأبرز في حركة تلك الرساميل، وذلك ما يعني تسفيه الوجود البشري كله وتسفيله واختزاله إلى مجرد هامش متولد عن تلك الحركة ومستجراتها! وتجري محاولات فرض هذا الفهم المسفل لمعنى الوجود البشري على أمم الأرض جميعاً، حيث صرنا كثيراً ما نسمع أو نقرأ عن (انتهاء عصر القوميات) وعزلة (الهويات) وانتفاء (الخصوصيات).. وما هذا إلا إحدى نتائج (الشرقنة)، والإغراق في اختزال التاريخ كما سبق وبيّنّا!

ومحاولة أمريكا حلَّ ذاك التناقض في طبيعة الرساميل وعملها تمثل في الاشتغال على (الشركات عديمة الجنسية) وعلى توفير آليات الحركة لانتقال المال بلا حدود، وإيجاد المؤسسات ومختلف صيغ الفاعلية التي ترسخ الجانب الكوسموبوليتاني وحده في طبيعة رأس المال. وهذا الجانب ذو الصبغة

الاقتصادية الخالصة لا يهمنا هنا إلا بقدر ما يترتب عليه من مستجرّاته الثقافية التي هي (سمات عولمية) وتعنينا بشكل مباشر.

ولعل طبيعة التكوين الاجتماعي الأميركي، وتاريخه الاستيطاني والاسترقاقي القصير والدموي البربري، هما الخلفية –أو الأرضية– التي نشأت منها وفيها تلك المحاولة الرامية إلى التغيير الجذري في طبيعة رأس المال، وطبيعة الهيمنة الامبريالية ذاتها.

إن الولايات المتحدة هي أكبر مستوطنة أوربية في العالم. وهي تجمع اليوم خليطاً من مختلف قوميات الأرض في إطار فريد من الهجنة، ومن الازدواجيات الثقافية، ومن المظاهر الكانتونية لتجمعات المهاجرين من غير الأوربيين البيض.

وليس علينا هنا أن نستعيد شيئاً من تفصيلات تاريخ الاستيطان الذي قام به مرتزقة ومغامرون ومهجرّون من بلدانهم الأوربية الأصلية، حيث تمت إبادة الهنود الحمر كي يتم الاستيطان.. ولا أن نستعيد تفصيلات صراعات الأوربيين أنفسهم على أراضي الولايات، وأسبابها ونتائجها.. ولا تاريخ استرقاق السود تم (تحريرهم!).. ولكننا نشير إلى أن هذا (التاريخ الأمريكي الخاص) لا يستبني –ولم يستبنِ– ثقافة عريقة مؤصلة في حركة اجتماعية راسخة ومستقرة بحيث تنتج وحدة (الهوية) وتؤصل مفهوم (القومية) ومفهوم (الخصوصية). وصراع أنصار (الهوية) وأنصار (اللاهوية) في المجتمع الأمريكي قائم، وأشار إليه إدوار سعيد أكثر من مرة، لقد انتصرت جماعات الأنغلوساكسون على بقية الأوربيين، فعمّمت

اللغة الإنكليزية.. لكنها لم تستطع فرض مذهبها الأنغليكاني (المهوّد) بقوة أصلاً، كما إن تلك الجماعات لم تكن مؤهلة لتصير (حاملة ثقافة) إنكليزية حقيقية!.. ناهيك عن أن الأوربيين الآخرين لم يتخلوا عن لغاتهم وثقافاتهم، خصوصاً الولايات الناطقة بالإسبانية والتي انتزعت في وقتٍ ما من المكسيك.

ومن طرائق عمل العصابات والمغامرين والكاوبوي، اشتق مفهوم الحرية الفردية المنفلتة هناك، وحرية المبادرة وفق الفلسفة البراغماتية وهي (زبدة) ما أنتج فلسفياً خلال هذا التاريخ الأمريكي الخاص. وداخل الهجانة الغريبة للتكوين الثقافي الأمريكي الشاذّ والمفعم بالعرقية يحتفظ المهاجرون من القوميات غير الأوربية –الآسيوية خصوصاً– بقيم ثقافاتهم الأصلية، ويتجمعون –في كل مدينة– في أحياء خاصة بهم كأسلوب في مواجهة العرقية. وكل ذلك لا ينتج رؤى اجتماعية إنسانية المنزع، ولا علاقات بين الناس خارج إطار الصراع الخفي من أجل التملك.. وربما لهذا يقال: (إن حياة الأمريكي العادي تنحصر في عمليتي كسب الدولار وإنفاقه، وفي ما بينهما من إشباع للغرائز) إشباعاً عابراً وفقيراً بروحية التبادل الحميمي الذي لا تعرفه إلا المجتمعات ذات التواريخ والهويات الراسخة، ويبدو الفقر الروحي المفزع في الحياة الأمريكية واضحاً في نوعية المشكلات الاجتماعية الحادة والمتفاقمة التي تعاني منها هذه (الخلطة) الغرائبية المسماة بالمجتمع الأمريكي.. كما يبدو واضحاً في نمط الحياة العام الذي توجزه صور الـ (وايلت ديزني) ومطاعم الماكدونالد.. وما يشابههما.

إن هذا كله هو جزء من المحتوى (الثقافي!) للعولمة!.. وكاستطراد، يجب أن نسجل هنا ملاحظة هامة هي أن اليهود –

وكلهم قد تصهين في النهاية راضياً أو مكرهاً، إلا قلة يكاد عددها لا يذكر –هم أيضاً لا يملكون تاريخياً حقيقياً بالمعنى الاجتماعي المتواصل، في الزمان والمكان والسيرورة، شأنهم في ذلك شأن المستوطنين البيض في أمريكا، ولا يملكون غير عبادة (العجل الذهبي) وغير (القيم!!) التلمودية اللاإنسانية المتعلقة بتلك "العبادة" والتي أوضحها، بشجاعة نادرة، إسرائيل شاحاك في كتابه: "الدين اليهودي/ التاريخ اليهودي/ وطأة ٣٠٠٠ عام). وهذا الوضع اليهودي/ الصهيوني المتفق اتفاقاً غير عادي مع الوضع الأمريكي في أساسياته وقيمه –إضافة لحجم وثقل الرأسمال اليهودي داخل المجموع الرأسمال العالمي –هو ما أبرز وجود (حلف صهيوني/ أمريكي) يقود الدعوة للعولمة والتحرك نحوها، حتى ضد تطلعات الأوربيين: حلفاء أمريكا التقليديين وأصلها!

والخلاصة الموجزة بالغة الأهمية من كل ما سبق ذكره هنا حتى الآن هي: إن التاريخ كميدانِ معرفةٍ –بسائر محمولاته– قد ربط اختزالياً برأس المال ومستجرات حركته وتطوراتها حيث يخلُصُ إلى نسخته المؤمركة/ المصهيَنة في آخر صياغاته الاختزالية.

–أما بخصوص تساؤلنا الثاني عما هي العولمة، خصوصاً في جانبها الثقافي؟! فإن الإجابة –وقد ألمحنا إلى كثير من عناصرها– يمكن أن تصاغ كالتالي:

يتهيأ لغالبية الناس أن العولمة هي جمعٌ للبشرية بالقدر الممكن من المساواة في نظام حضاري جديد يتقاسم الناس خيراته الاقتصادية والسياسية والمعرفية دون تمييز، ودون

تحارب على المصالح أو الأوطان، أو اختلافات على العقائد ومتطلبات الهويات والخصوصيات وتمايز القوميات.. إلى آخره.

غير أننا نستخلص مما سبق أن عرضناه ماهو خلاف ذلك كلياً. فالعولمة هي التحقيق الكامل لكوسموبوليتانية الراسميل وفعاليتها ولكن في إطار الهيمنة الأمريكية وحدها –مع دور رئيس للصهيونية في صميم هذه الهيمنة ومن داخلها –حيث تضمن الترسانة الحربية الهائلة استمرار تلك الهيمنة وتعزّزها المتواصل.

ويقتضي ذلك جعل العالم كله "سوقاً واحدة موحدة" تتحرك فيها الراسميل وتعبيراتها السلعية دون أية قيود، الأمر الذي يتطلب إزالة كافة العوائق: كالسيادات الوطنية، والهويات الثقافية الحضارية لبقية الأمم، والمشاعر القومية المناهضة، والعقائد والأديان ذات القيم المتعارضة جذرياً مع "تأليه المادة" في "قيم السوق" كما صاغتها علمانية المركزية الأوربية، وسائر المبادئ الخلقية التي ترفض الانحلال الجنسي مثلاً كتعبير الحرية الفردية في نسختها الأمريكية خصوصاً، ناهيك عن الانحلال العائلي وتعاطي المخدرات وحيازة الأسلحة الفردية المختلفة الدافعة إلى تفشي الجريمة!... وعموماً، صحيح أن الأرض كلها تتحول إلى (قرية كونية صغيرة) لكن متطلبات السوق المفتوحة من نهب وتدمير بغية المزيد من جني الأرباح وفق طبيعة رأس المال الربوي هي التي تحكم علاقات بشر تلك القرية.. وتحديداً هنا: على قاعدة نمط الحياة الأمريكية. فيتحول الفرد إلى (برغيّ) صغير في آلة الإنتاج الإجمالية وإلى مستهلك نمطي يجب عليه أن يصرف أجر إنتاجه ليصبّ من جديد في حركة نهر الرأسمال الدفاق، ولكن، له أن يحتفي بملذاته الغريزية كما يشاء ويرغب!!

وهكذا يصبح مواطنو هذه القرية الكونية –أو من يستطيع البقاء منهم حياً في ظل النهب المتزايد –مسطح العقل مجرداً من أي بعدٍ روحي أو ديني، ومن أية قيمة أخلاقية "قديمة" ومن أية ثقافة سوى ما تقدمه له (إدارة) الهيمنة الرأسمالية مما لابد أن يخدم مصالحها الامبريالية العليا في نهاية الأمر. وبالطبع، يصبح التاريخ شيئاً فائضاً عن الحاجة بعد إزاحة أفكار (الأوطان، والأمم، والقوميات، والهويات، والخصوصيات) فالزمن هو (اللحظة الراهنة) وحدها، أي (اللحظة الامبريالية) التي لا تكون كذلك مالم يكن كل فرد فيها "منتجاً/مستهلكاً" نمطياً أو بالأحرى: أداة ربح رأسمالي لا أكثر! وكذلك لا حاجة للتراث بعد إهدار التكوينات الاجتماعية الحضارية التي أنتجتها أمم الأرض خلال الدهور السالفة من عمر الحضارة الإنسانية، أو ربما بعد إبادة أصحابها وفقاً لهينتنغتون!!

إن عرقية المركزية الأوربية، وعمليات (الشرقنة) القديمة، تبلغ مداها الأقصى في العولمة، حيث لا تبقى ظلالُ (إنسانيةٍ!) إلا للمالكين الامبرياليين، ولا تبقى ثقافة إلا ما تقتضيه مصالح الامبرياليين، ولا يبقى دين وقيم إلاّ (دين السوق وقيمة) في هذا النمط الجديد (الأمريكي/ الصهيوني) من أنماط حضارة الرساميل.

إنها صورة سوداء قاتمة للوضع البشري المستقبلي، وهي لمّا تنجز بعد وقد لا يتم إنجازها بتاتاً، ولكن عدم إنجازها يحتاج إلى مقاومة شعوب الأرض وأممه لها.. وعلى رأس قائمة المقاومين يجب أن يكون العرب، لأنهم المستهدفون أولاً منذ بداية الاستشراق حتى أطروحات هنتنغتون، وضمناً: سائر ما تسعى إليه الصهيونية في المنطقة. وكي نتأكد جيداً من هذه

النقطة الأخيرة لابد من المراجعة الجيدة والدقيقة لكتاب شمعون بيرس (الشرق الأوسط الجديد) لنرى حقيقة ما ترسمه لنا الصهيونية من خلاله.

وإذا تمعّنّا جيداً في الصورة التي استنتجناها للعولمة مما قدمناه عن الرأسمالية عموماً أفلا نرى صورة موازية لصورة الامبراطورية التلمودية التي تبناها الجهاز المفاهيمي الصهيوني منذ هرتزل على الأقل؟! وإذا صحّ ذلك أفلا يجب أن نرى في الامبراطورية الشرق أوسطية مقدمة لتلك الامبراطورية التلمودية العالمية؟!

إن القرائن كلها تشير إلى ذلك. ومن كل ما سبق لنا استنتاجه تبدو لنا قضية (الأمن الثقافي العربي) قضية في منتهى الحيوية ولها طابع الضرورة الملحة أشد الإلحاح، حيث على موضوع بحثنا هنا أن تجري معالجته في نطاقها.

ولكن، قبل الدخول إلى صلب هذا الموضوع لابد من التوقف عند الوسائل التقنية التي بها يجري تسريع الخطا نحو التحقق التام للعولمة، حيث سنُعنى أيضاً بما هو ذو صلة بالثقافة منها. وهنا نصل إلى الإجابة على تساؤلنا الثالث والأخير.

-بصدد تساؤلنا الأخير، يبدو قولنا: إن (التلفزة الفضائية، والفاكس، والأنترنيت) هي أهم الوسائل التقنية الحديثة لتسريع خطا العولمة، قولاً تبسيطياً ومبالغاً فيه وغير موضوعي في نظر كثيرين. لكن الحقيقة هي كذلك فعلاً عندما يتم النظر إلى هذه الوسائل داخل الآفاق الاستراتيجية لإنتاج موادها وترابطات ذلك مع طبيعة السوق الرأسمالية، وحركة هذه السوق، وأهداف من يتحكمون بها، لا بالنظر الضيق إلى منافعها الآنية وذات

الطابع الشخصي للمتلقين، وخصوصاً أبناء الدول الفقيرة المتخلفة ممن يتوقون إلى تجاوز واقعٍ قاسٍ هو في الأصل نتاجات السياق العام للفعالية الرأسمالية.

إن الفضائيات العالمية –ومن المتوقع أن تشهد بسرعة قفزات نوعية هائلة من حيث تجانسها، ومقدرات بثّها، والإفصاح عن طرائق أصحابها وعن غاياتهم في التعامل –تخترق الآن سائر الحدود لتصل إلى المتلقي مباشرة بما ترسله، وهذا الذي يجري إرساله يستهدف تحويل من يتلقاه إلى ما سبق أن سميناه (المستهلك النمطي) عن طريق الإعلان، وإثارة الغرائز، وتشويش الوعي، وخلخلة القيم لديه. ولنؤكد هنا على العلاقة الصميمية للثقافة بالاقتصاد والسياسة في (عالم اليوم)، الذي هو عالم الرساميل في نسخته الأمريكية.. ولنؤكد أيضاً هنا سيطرة الصهيونية على الإعلام في أمريكا وعلى مراكز إنتاج موارد: كالمسلسلات الدرامية، والبرامج المنوعة، والأفلام السينمائية وسواها، فالنسخة الأمريكية (لعالم اليوم) مصهينة جيداً: في المستوى الإعلامي كما في باقي المستويات الأخرى.

إن ذلك البث عبر الفضائيات، كما لخّصنا طريقته وأهدافه باقتضاب بالغ، لا يلغي فقط إمكانية إجراء الرقابة عليه، أي إهدار سيادات الدول في هذا الجانب، بل هو أيضاً يزيح من طريقه كل نماذج البث الثقافي الحقيقية الممكنة، وهذه الإزاحة تُحِلُّ (النمط) الإعلامي/ الإعلاني/ الاستهلاكي الرأسمالي محل ماهو مرتبط (بالهوية والخصوصية) ارتباط تفاعلٍ يغني وعيَ المتلقي ووجدانه، ويفتح له آفاق رؤية تجربة مجتمعه وتجارب الآخرين، ويحرّض عملية التمثّل الصحيح المتبادل.. مما يؤدي في محصلاته العامة إلى إدراك الوحدة في ماهو (مشترك

إنساني)، ولكن: بالحفاظ على التنوع المتطلّع دائماً إلى التفتح والاغتناء خارج العزلة والتنميط.

إن (التنميط) في صيغته السابقة يعني ببساطة أن هذا البث الرأسمالي في صيغته الأمريكية، أو المتأمركة، يدخل الثقافات كلها في (طاحونة السوق)، أو هو يُدخل فعالية السوق المدمرة لها إليها، ويحيل تدريجياً إلى وعي زائفٍ بالذات وبحاجاتها، وبعلاقتها بالهوية والمواريث والخصوصية والاعتقادات والقيم الأخلاقية النبيلة.. تمهيداً للاكتساح العولمي الأخير.

أما الأنترنيت التي هي الآن نموذج الثورة في استخدام الوسائل التكنوالكترونية لتبادل المعلومات –أو على الأصح– لإرسالها إلى المتلقي، إضافة إلى إرسال (الصور) بمختلف إمكانيات تشكيلها، وإلى ما يحتاج لخبراء مختصين في إمكانيات أدواتها المفتوحة على ما نقرّ بأننا لا نلمّ إلا بالقليل منه، وبالتالي: على مالا نستطيع التكهن به من التطورات المستقبلية فيها أو في (النّظمُ) الموازية التي قد توجد لاحقاً لغايات مختلفة... فهي التي ستصير الأكثر شيوعاً والأشد خطورة.

ويشكو الباحثون عموماً من اشتداد عزلة الفرد الذي تسبب له جاذبية (الأنترنيت) إدمان الجلوس وراء (كمبيوتره) المستقبل، إضافة إلى أنه يحصل على (المعلومة) دون جهد يذكر، ودون مقدرة على تنسيقها في إطارٍ النظام الثقافي العام الذي ينتمي إليه، فهو متلقٍ سلبي عموماً وغير قادر على التدقيق في مدى صحة ما يتلقاه، أو إعمال عقله بمعرفة الكيفية التي تم بها استنباط المعلومات المرسلة، وهكذا يتشتت وعيه وتتوّرم ذاته كتعويض عن التوازن السيكولوجي المفقود بسبب عدم الانخراط

في التجربة الحيوية الإنسانية التي هي المصدر الطبيعي لتحصيل المعلومات.

وغالبية المعلومات المتلقاة هي (بضاعة!) معرفية رأسمالية، تنتمي إلى الجهاز المفاهيمي الامبريالي، ويصب إرسالها وتلقيها في خدمة أهدافه إجمالاً. وفوق هذا وذاك فهي ترسل بلغة وحيدة: اللغة الإنكليزية وترجمتها الآلية قاصرة ومخلة بروح بقية اللغات. واللغة هنا لم تعد ذلك الوسيط المألوف سابقاً لإغناء من يتعلمها بآفاق ثقافية مختلفة ومضافة، وإنما تصبح وسيلة بسيطة للتلقي السلبي الجاف.. ولكنها، في الوقت ذاته، أداة لتعميم النمط الأمريكي في الحياة، وفي المعرفة الهجينة، عديمة الهوية.

أما عوالم الصور المتلقاة فهي عوالم أشد ضراوة في سوئها وضررها من ذلك الذي يبث على (الفضائيات). وهي –حتى في صيغ تشكيلها العادي– تخلق رموزاً زائفة ومسطحة بديلة لمنظومات الرموز الأصلية والأصيلة في مختلف الثقافات، والتي انبثقت من التجارب الحيوية في المجتمعات والطبيعة والكون لمختلف الجماعات والأفراد خلال التواريخ الطويلة الحافلة. وهذا يعني المزيد من تسطيح عقل المتلقي، ونفي ذاكرته، وتهديم قيم الشخصية وتزييف انفعالاته الوجدانية.. ناهيك عن إثارة غرائزه، البهيمية، في نماذج كثيرة من التشكيل لتلك الصور.. إلى آخر قائمة الأضرار الكبيرة التي لا تهدف إلا إلى تحويل الفرد إلى مستهلكٍ نمطي مستلب الهوية والإرادة.

غير أنه –بالمقابل– لا يمكن لأحد تجاهل معطيات هذه الثورة التكنوإلكترونية التي هي واقع قائم لابد من التعامل معه، ولا تجاهل ما فيها من إيجابيات كبيرة بالغة الغنى والثراء..

ويبقى الأمر كله متعلقاً بكيفيات الاستخدام، والعمل الفعال من أجل تعديل تلك الكيفيات تعديلاً يراعي مصالح الشعوب جميعاً بشكل متوازن وإنسانيّ المنزع، فلا يكون هناك تخريب، مثلما يجب ألا تستأثر البلدان الغنية بتلك المنجزات، بل يتم إشراك الأمم الفقيرة فيها إشراكاً ناجعاً خارج أطر النهب والابتزاز وتدمير الخصوصيات والهويات.. وذلك كله عمل نظن أنه غير قابل للتحقيق إلا بتفكيك الامبريالية ذاتها على جميع المستويات!

*

إن خلاصة القول في هذا البند الذي نعرف أنه قد جاء مطوّلاً قليلاً في سياق بحثنا هذا هي أن العولمة صيغةٌ لآخر حلقات التطور الرأسمالي والهيمنة الامبريالية الغربية في نسختها الأمريكية المصَهْينة. وهذا التطور ابتدأ من إشادة بناء فكري أوربي ممركز على أساس معاداته الضدية القطعية للعرب والإسلام جملة وتفصيلاً، ثم عمم نمط هذا العداء معرفياً وإجرائياً على بقية العالم.. ثم وصل أخيراً إلى محاولة إلغاء جميع الهويات غير الغربية تحت شعار (الإنسان العالمي) أو (الإنسان الكوني).

ويظل الإسلام كدين وكجوهر ثقافي للعرب وللعروبة على رأس قائمة الأهداف التي تريد العولمة إلغاءها بمختلف السبل وأساليب النفاق والقوة معاً.

وهذا الاستنتاج –مرة ثالثة– يطرح موضوع (الأمن الثقافي العربي) كضرورة حيوية ملحة، ويفرض صيغة المعالجة (لمستقبل الصناعات الثقافية العربية والسوق الثقافية العربية المشتركة) في نطاقه.

ولعله من الواجب هنا أن نشير إلى أن تجديد البنيان الثقافي العربي لابد له من إعادة تمثل التراث العربي الإسلامي في ضوء الاحتياجات التي تفرضها تحديات العولمة، وبالاستناد إلى مصدر هذا التراث: القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، حيث لابد من اعتماد منظومة القيم الأساسية المقرّة فيها من: إيمان وتوحيد، وعدالة، ومساواة، ويسر، وجهاد ضد الشر، ونفي للخرافة.. إضافة إلى طلب العلم، وأخذ "بالمصالح المرسلة" التي استنبط الإمام محمد عبده أصلها من السنة النبوية الشريفة.. وإعادة استبناء ذلك كله في نسيج ثقافي واضح الاستهدافات بحيث يراعي كرامة الإنسان العربي وحريته وحقوقه العامة والخاصة مراعاة تحفز طاقاته الإبداعية وتضعها في نطاق الحفاظ على الخصوصية القومية والهوية الحضارية المتمايزة دون شوفينية أو عرقية أو استعلاء.. ورفع ذلك كله إلى مستوى عالٍ من التفاعل الإنساني السوي المتوازن الذي يحقق للبشرية الخير والعدل والسلام في أطر التسامح والنبل والعمل الدائم على مكافحة الشرور ورفع الظلم –بمختلف الوسائل– عن سائر المخلوقات الإنسانية وسائر الأمم والمجتمعات.

وفي تقديرنا أن هذا كله يشكل الأساس المفهومي للصناعات الثقافية العربية وتوجهاتها التأصيلية.

ثالثاً- حول مستقبل الصناعات الثقافية العربية:

قبل التطرق إلى لبّ هذا الموضوع– مع الأخذ بالحسبان دائماً ما سبق لنا تقديمه– ينبغي أن نشير إلى جملة من الأمور التي نراها ضرورية هنا، والتي يمكن إيجازها في ما يلي:

١- وجوب الاعتراف المعلن، والذي ينبغي تعميمه

عربياً، بأن الثقافة لم تعد تراكم إنجازٍ تلقائي متولد من حركة المجتمع وحدها، ويعبَّر عنها، فكرياً وأدبياً وفنياً، بما يدوّنه أفرادٌ من (نخبةٍ) قادرةٍ على التقاط روح تلك الحركة.. إلى آخره، بل صارت الثقافة في عصرنا هذا نوعاً من (الصناعة) الخاصة الهادفة.. حسبما رأينا من قبل. ومنذ تمّ إدخال الثقافة في حركة السوق، أصبح (تصنيعها) أمراً قائماً وقيد التطوير المستمر. ولعل الأمم والشعوب المستعمَرة قبلاً، والتي لا تزال واقعة تحت الهيمنة الإمبريالية، لم تتنبه مبكراً إلى هذه القضية.. ثم تنبهت، ولكن بدرجات متفاوتة من المقدرة على الاستجابة لمتطلباتها.

وفي تقديري أننا لو أخذنا عيّنة من المتلقين عندنا أخذاً عشوائياً وقلنا لهم: إن الثقافة صناعة، أو ذكرنا لهم عبارة من نوع (التصنيع الثقافي) لصُدموا إلى هذه الدرجة أو تلك. فالثقافة لا تزال عندنا تُرى من منظور تقليدي جداً.. وتعميم فهم طبيعتها المستجدة هو واجب لابد أن تقوم الجهات العربية المعنية بتأديته بمختلف الوسائل المتاحة.

٢- وجوب الاعتراف بأن "الإعلام" هو جزء من الثقافة بمعناها الواسع بقدر ما هي وسائله وسائل لإيصال بقية (المواد الثقافية) على أوسع نطاق ممكن. إن الفصل بين الإعلام وبين الثقافة لا يساوي فقط فصلاً بين هذه الأخيرة، باعتبارها صيغة وعي لعلاقة الذات بمجتمعها بالعالم، وبين السياسة باعتبارها جملة أخبار محلية وعالمية مع تعليقات أو تعقيبات أو تحليلات تتناول أبرز القضايا من وجهات نظر خاصة ومحدودة- مع ما في

هذا الاعتبار من تبسيط مخلّ بحقيقة معنى السياسة- بل إن ذلك الفصل يحيّد الثقافة ملقياً بها إلى هوامش فعالية التلقي، وينتج للإعلام بدائل زائفة أو قاصرة في أغلب الأحيان، وقد يكون الكثير منها ضاراً بوعي الهوية ومتطلبات الخصوصية.. ناهيك عن إساءته للذائقة العامة وللقيم الجمالية الأصيلة.

ويتطلّب الاعتراف المطلوب في هذه الفقرة إعادة النظر الرسمية من قبل عديد من الدول العربية في أمر الصلة بين قطاعي الإعلام والثقافة، ودمج مؤسساتهما في هيكلية إدارية واحدة مع تحديث أساليب الأداء في هذه الهياكل الجديدة ونوعيته بشكل يتلاءم مع مقتضيات هذه المرحلة من حياة العرب، والظروف العالمية المؤثرة فيها، والاستهدافات المصيرية فيها.

٣- وجوب الإشراف الرقابي "للدولة العربية"، وتحديداً لهيئات ثقافية معتمدة رسمياً وكفؤة، على عمليات إنتاج الصناعات الثقافية في القطاعين: العام والخاص.. وفقاً لأسس وقواعدَ مُقَرةٍ في المعاهدات والاتفاقيات المقترحة والمتعلّقة (بالأمن الثقافي العربي)، وهذا يعني استبعاد الإشراف ذي الطابع القمعي الذي يُسنَد في كثير من الدول إلى جهات غير ثقافية وإلى أفراد غير ذوي جدارة وأهلية.

إن هذا الإشراف غايته ضمان تغليب الوظيفة الحضارية المتعلقة بتوكيد الهوية والخصوصية من "أفق" جمالي جيد على متطلبات (السوق) وهدفية الربح على حساب

الجودة، مع تحسين الأداء وتنشيط الإنتاج، وليس هدفه- حسبما يجب أن يكون- أية مصادرة على حرية الإبداع.

٤- في مجال الصناعات الثقافية عموماً، والمرئية منها خصوصاً، نحن العرب مضطرون لتوفير القدرة على المنافسة لهذه الصناعات أمام زخم بثّ الفضائيات الموجه إلينا- وإلى سوانا من بلدان العالم- من قبل الشركات الإمبريالية الكبرى، وعلينا أولاً تغطية (سوقنا) المحلية بالمواد المرئية المناسبة التي لابدّ أن يتوفر فيها ما يجعل (متفرّجنا) راغباً بتلقيها.. مع توفير الدعاية اللازمة لها. وربما أمكن الانطلاق أيضاً إلى المنافسة عالمياً. ويتطلب هذا تشجيع الرساميل العربية على الاشتغال في صناعة السينما والدراما التلفزيونية ومختلف أنواع البرامج في شروط عربية مناسبة ومتفق عليها، سواء من حيث مادتها أو فتح الأسواق العربية أمامها أو مساهمة الدول العربية مالياً في إنشاء (شركات الإنتاج) التي يمكن دعمها بقوة حتى في النطاق العالمي... إذا ما وضعت هذه الدول مجتمعة (ثقلها) السياسي والاقتصادي، المرموقين في العالم، من أجل عقد اتفاقيات ومعاهدات وشراكات مع الدول والشركات الرأسمالية الكبرى، هدفها الضغط لعدم العبث بتراثنا وعناصر هويتنا القومية وخصوصيتنا الحضارية، في نطاق تبادلٍ للمصالح كفءٍ ومتوازن.

٥- في مجال إنتاج (المعلومات)، وامتلاك المواقع على الإنترنيت وسواها من الشبكات العاملة أو التي قد تنشأ لتعمل في بث المعلومات والصور- أوبالأحرى:

تجارة المعلومات- لابد للعرب، إذا شاؤوا حماية وجودهم ذاته، من أن يدخلوا هذا الميدان كمنتجين لا كمستهلكين فقط. إن القوة العربية الاقتصادية المالية والطاقية، إضافة إلى عناصر القوة الأخرى التي يمنحنا إياها الموقع الجغرافي الاستراتيجي مثلاً، يجب أن يُستَثْمر جزءٌ هامٌ منها في هذا الميدان. فمثلاً إن الإنجاز السريع لبرنامج معلوماتي مفصل وموثق عن التاريخ العربي: قبل الإسلام، وبعده خصوصاً- مع ضم تواريخ ما سماه المستشرقون من المؤرخين "حضارات سامية، وحضارة فرعونية" إلى هذا التاريخ المقروء في سياق يوصلنا إلى حقيقة أننا ورثته: (ملة أبيكم إبراهيم)- ثم حجز مواقع كافية على الأنترنيت لبث المعلومات باللغات الخمس المعتمدة من قبل الأمم المتحدة، لهو أمرٌ بالغ الحيوية. /ولنلاحظ أن الصهاينة لفّقوا لهم "تاريخاً" سطَوا فيهِ على تاريخنا القديم وانتحلوه لهم، واحتجزوا لهم عدة مواقع على الأنترنيت لبث معلوماته!/. وينطبق الأمر ذاته على تاريخنا المعاصر، وطرائق رؤياتنا لمشكلاتنا ولمشاكل بقية العالم.. إلى آخره. ويمكن عقد معاهدات واتفاقات وشراكات مع عديد من الدول المتطورة في ميدان إنتاج (أقراص اللدائن الذكية) والنظم والصناعات التكنوإلكترونية للعمل على خلق برامج منافسة (للوندوز) وكسر الاحتكار في هذا الميدان، أو لجعل شركة (مايكروسوفت) تعيد النظر في طرائق عملها بما يراعي الخصوصيات الثقافية القومية لأمم العالم، ويراعي الحفاظ على هوياتها. وما ينطبق على إنتاج المعلومة واستهلاكها

ينطبق أيضاً على (نظام الصور) وغيرها مما يُبــثّ–أو يمكن بثُّهُ– على الأنترنيت.

ولابد من العمل السياسي الضاغط بقوة– بالتعــاون مــع قوى دولية عديدة ذات شأن– لتبني اتفاقيــة دوليــة مــن خلال الأمم المتحدة تعيد النظر في توجيه معطيات الثورة التكنوإلكترونية وأساليب عملها وأدائها في ضوء المصالح الإنسانية الكبرى، وليس في ضوء مصــالح الشــركات الإمبريالية وحدها.

٦– في مجال الإعلان لابد للعرب من اعتماد قواعــد ملزمة من أجل الإنتاج الإعلاني المشترك.. إنتاجاً يلغــي الإثارة الغرائزية من المادة الإعلانية، مثلما يلغي التفاهة والسطحية والرداءة التي تستهدف الربح الرخيص علــى حساب وعي الإنسان العربي وذوقه وقيمه. كما لابد مــن العمل على خلق آلية لتبادل الإعلان في محطــات البــث العربية بين القطاعات المعنية بالإعلان. وربما يجــب أن يأتي ذلك في إطار تعاون اقتصادي عربي ينتهج طريــق السعي إلى التكامل.. وصــولاً إلــى الســوق العربيــة المشتركة، ولهذا نفضل ترك الخوض فــي التفصــيلات المتعلقة بإنتاج الإعلان العربي للمعنيين بشؤون الاقتصاد ومسائله.

هذه جملة من الأمور الأساسية في تقديرنا، كان لابد لنا من التعريج عليها قبل الدخول إلى التحدث بــبعض التفصــيل عــن الصناعات الثقافية أو مواد الأجناس الثقافية التي تدخل في دائرة التصنيع، بهذه الوسيلة أو تلك.

وتقسيم الصناعات الثقافية إلى مجموعات حسب وسائل (إرسالها) أمر سهل، فهي تنقسم إلى المجموعات التالية:

-المجموعة المقروءة: وتشمل الكتب. والمجلات والصحف وأنواع الدوريات.. ومادة صناعتها الأساسية هي (الورق)، بينما تدخل الآن في إعدادها أجهزة إلكترونية مختلفة. ويمكن تلقيها عبر (الأنترنيت)، كما إنه يمكن حفظها في ديسكات خاصة (C.D)، ولهذه الأخيرة مشكلاتها التي منها: تلف هذه الديسكات، والتطوير السريع في صناعة أجهزة الكومبيوتر مما يجعلها غير قابلة للقراءة مع ازدياد ذلك التطوّر نوعياً.

وعموماً أصبح الكتاب- بشكل خاص- والصحيفة والمجلة، صناعة ثقافية داخلة في تنافس- وربما في صراع بقاء- مع نماذجها التكنوإلكترونية، رغم أنها- في صيغتها الورقية- لا تزال الأكثر جاذبية للمتلقي العربي.

-**المجموعة المسموعة:** وهي المادة الإذاعية كما هي معروفة. وعموماً هي تبث الآن على جملة موجات أبرزها: الموجة المتوسطة، والـF.M. ونادراً ما تبث الإذاعات إلا القليل من المواد الفكرية، لكنها تهتم بالأخبار والتعليقات السياسية بقدر ما تهتم بالأغاني وبرامج التسلية.. وخلال ذلك ربما قدمت موادّ درامية، لكن الأبرز في جديدها هو الإعلان المسموع.

-**المجموعة المرئية:** وهي ما تبثُّهُ الأقنية التلفزيونية من برامج وندوات وأخبار ومسلسلات درامية.. إضافة إلى الأفلام السينمائية التي تتشارك فيها مع صالات السينما، حيث تقدمها هذه الأخيرة- أو بعضها- كعروض في أوقات محددة يومياً. وصناعة المسلسلات الدرامية والأفلام السينمائية هي الأكثر

أهمية والأعلى تقنية بما لا يقاس. وهذه الصناعة مع بقية الصناعات الثقافية تصل نسبة مردودها للدخل القومي الأميريكي حسب الإحصائيات إلى نحو من ٦% منه، ونحن نقدم هذا المثال للتدليل فقط على أهمية هذه الصناعة.

وتتضاف إلى هذه المجموعة صناعة (الإعلان المرئي) الذي تأخذ صيغاً وأبعاداً تجعلها مؤثرة إلى حد كبير في تعميم (ثقافة الاستهلاك) وتنشيطها.

-**صناعة المعلومة والصور التكنوإلكترونية**. وهي صناعة جديدة جداً كما هو معلوم، ولا مساهمة للعرب حتى الآن في هذه الصناعة، بحدود ما أعلم.

-ويبقى أخيراً أن نشير إلى **(المسرح) وهو نشاط ثقافي** هام لكنه مستبعد إلى درجة شبه كاملة من دائرة التصنيع بالمعاني التي تخص الصناعات الثقافية السابقة، ومع المسرح يمكن أن نُدرج الموسيقا والغناء أيضاً.

والآن، ما هي أبرز المشكلات التي تعترض كل صناعة على حدة، فتعوّق إنتاجها وتلقيها إنتاجاً وتلقّياً ناجعين على المستوى العربي؟! إن تحديد تلك المشكلات يمكّن المرء من بناء تصور واضح لما يجب أن يصير عليه الوضع مستقبلاً بالنسبة لكل صناعة، وبالنسبة للتكامل بين تلك الصناعات على قاعدة تحقيق (الأمن الثقافي العربي) وفي إطار سوق ثقافية عربية مشتركة أصبحت الآن نوعاً من الضرورة الحيوية الملحة.

آ-في مجال صناعة الكتاب، وهي الأهم بين الصناعات الورقية، يمكن القول: إنه، على المدى المنظور، لا خطر على (الكتاب) وعلى صناعته من منافسة ما يسمى (الكتاب الممغنط)

أي تلك البدائل التي يمكن تلقيها بواسطة الكومبيوتر عبر الأنترنيت.

لكن الكتاب- وبالتالي صناعته- يعانيان الآن من مشكلات أخرى. فثمة مثلاً غلاء كلفة الإنتاج بسبب غلاء الورق والحبر والآلات الجديدة المستوردة وأجور العمل، تنضاف إليها حوافز الربح المختلفة الأسباب لدى الناشر، ولدى الوسطاء من أصحاب المكتبات والموزعين... فإذا قرنّا ذلك إلى ضعف مقدرات القراء على الشراء بسبب الانخفاض الحاد في مداخيل غالبية المواطنين في كثير من الدول العربية، فإنه يمكن القول إن صناعة الكتاب هي صناعة داخلة في أزمة حقيقية مزمنة.

وينضاف إلى ما سبق، وربما بناء عليه، أن سوق الكتاب هي سوق قطرية ضيقة. وأهم الكتب الجديدة قد لا يطبع منها إلا في بضعة آلاف من النسخ الأمر الذي يجعل حصة القارئ العربي من الكتاب المطبوع ذات نسبة ضئيلة إلى درجة تكاد لا تذكر.

وحتى الآن، يرتبط توزيع الكتاب عربياً بتقلبات العلاقات السياسية بين الدول العربية، وبرقابات مختلفة التوجهات جداً يمارسها موظفون غير مؤهلين جيداً، وبكثير من الإجراءات الروتينية المرهقة.

وتعاني الصحف والمجلات من المشكلات السابقة بصور مختلفة الحدة. وقد كثرت الصحف إلى درجة مرهقة.. وبسبب الرقابات غير الموضوعية نقل كثير منها محلات صدوره إلى البلدان الغربية. وتصل الصحف متأخرة يوماً أو يومين إلى الأسواق القطرية المختلفة، الأمر الذي يخفف من الطلب لها

بسبب فقدان الكثير من محتوياتها لقيمته، إذ إن الحركة الزاخمة القلقة جداً في عالمنا الراهن تجعل ما يبدو اليوم بالغ الأهمية غير ذي قيمة بتاتاً غداً أو حتى بعد ساعات.

وتتباين الحلول لهذه المشكلات وسواها بتباين طبيعة هذه المشكلات ذاتها. فبخصوص الكتاب وصناعته يمكن- أو ربما يجب- أن تتفق الدول العربية على استحداث (صندوق لدعم صناعة الكتاب) في الوطن العربي وفق قواعد تراعي تنشيط إنتاج الكتاب الجيد وتوزيعه توزيعاً يضمن زيادة نصيب القارئ العربي فيه، خصوصاً في الدول التي تصل حصة هذا القارئ منه إلى الحضيض لأسباب كثيرة منها السبب الاقتصادي.

وهناك كثير من الجهات العامة المعنية بالكتاب في غالبية الدول العربية. والأمر الذي يبدو هنا ضرورياً هو تنسيق الجهود بين هذه الجهات العامة بموجب اتفاقية تشمل الدول العربية كلها أو استحداث (مركز عربي عام) يموله الصندوق سابق الذكر، وتنشيط فروعه في الدول الأعضاء لإضفاء سمات الوحدة على النشاطات القطرية بخصوص إصدار الكتب وتوزيعها، والعمل كمنافس حقيقي لدور النشر الخاصة لغاية تخفيف الشراهة عندها إلى الربح على حساب القارئ، لا لغاية التضييق عليها والحلول محلها.

وبالطبع، لابد من الاتفاق بين الدول العربية على وجوب الفصل بين اختلافاتها السياسية وبين قضايا دخول الكتاب وخروجه وتسويقه في مختلف الأقطار.. كما لابد من إعادة النظر جملة وتفصيلاً في قضية (الرقابات العربية) وعدم إسنادها إلى موظفين بيروقراطيين. وفي إطار هذا كله يمكن استحداث

عدد من المجلات المتنوعة وعدد من الصحف المركزية العربية تنافس بدورها-كالكتاب الموحد- وتستخدم التقنيات المعاصرة للصدور في وقت واحد في مختلف العواصم.

إن هذا التصور لضمان مستقبل الصناعات الثقافية المقروءة لا يشكل إلا (ترسيمة) عامة قد لا تقدم كل ما ينبغي تقديمه من حلول لمشكلاتها، لكنه في تقديرنا تصوّر يقدم الحلول لما هو أكثر جذرية من تلك المشكلات العالقة التي قد تتفاقم، وتسبب المزيد من الأضرار للثقافة العربية والأخطار عليها.

ب-تنقسم وسائل الثقافة المسموعة إلى قسمين رئيسيين يكاد كلٌّ منهما يكون معزولاً عن الآخر تماماً، إضافة إلى قسم ثالث خاص وذي أهدافٍ مرتبطة بمصالح الدول الأجنبية- الرأسمالية عموماً- التي أخذت على عاتقها مهمة إنشاء إذاعات بالعربية، وغير العربية، سعياً لتحقيق تلك الأهداف والمصالح.

وبالطبع، لا داعي هنا لمعالجة هذا القسم الثالث إذ لا جدوى من ذلك. أما القسمان الآخران فهما ما يجب النظر في مشكلاتهما.

إن القسم الأول هو قسم الإذاعات الرسمية للدول العربية وهو الأكثر عدداً والأوسع تلقياً، وأما القسم الثاني فهو عدد محدود جداً من الإذاعات العاملة على الـF.M. وبعضها جادّ، والباقي يشتغل على التسلية السطحية، والغناء التافه، والإعلان الاستهلاكي الابتذالي الذي (يتعيّش منه) بصورة إجمالية.

وتتنوع مشكلات الإذاعات الرسمية بتنوع التوجهات السياسية لمختلف الدول العربية، مع ملاحظة وجود ما يشبه الانقطاع في التلقي بين مشرق الوطن العربي ومغربه نظراً

لضعف الإرسال لدى كثير من الإذاعات.

وتحتاج معالجة المشكلات في صناعة الثقافة المسموعة إلى معالجة أساسية للخلافات والاختلافات المتنوعة بين الدول العربية على مستويات عديدة. وهذه قضية أبعد غوراً- سياسياً واجتماعياً واقتصادياً- من أن تكون لنا هنا إمكانية التطرق إليها.

غير أنه يمكن في اعتقادنا أن يتم التنسيق، بدرجة واسعة بين الإذاعات العربية الرسمية بموجب اتفاقيات إعلامية/ ثقافية تشتق منها خطط منمطة لذلك على مختلف مستويات الأداء.. حيث يراعى ما هو ثقافيٌّ في البث الإذاعي مراعاة كافية، ويهتم الأداء بتقديم الإبداعات الموسيقية والغنائية تقديماً يبرزها، ويستبعد الغث التافه الذي أخذ يشيع كثيراً على حساب الذائقة العربية وقيمها الجمالية الأصيلة الخاصة بها.. فلا يترك ذلك للعشوائية ولا للمصادفة.

وقد يكون ممكناً-وحتى سهلاً- أن تتفق الدول العربية على إقامة محطة بث موحدة أو أكثر، يجري تخصيصها بتقديم البرامج والمواد الثقافية وحدها، ويغطي بثها كامل أجراء الوطن العربي، وتعنى موادها بالتراث والفلكلور وتقاليد الحياة وأنماطها وطقوسها وعاداتها في كل بقعة عربية، إضافة إلى إيضاح المشكلات العالمية الراهنة ونماذج من الثقافات الإنسانية وعلاقة الثقافة العربية بذلك كله.

إن إقامة مثل هذه المحطة يخلق تفاعلاً مثمراً بين أبناء الأمة العربية، إذ هو يساعد على التقارب بين أنماط العيش المتنوعة كثيراً في الوطن العربي، فيعين بالتالي على خلق توحيد للأهداف في سياق الحفاظ على الهوية العربية الإسلامية، وينمي روح

المواجهة المشتركة لما يواجه خصوصيتنا القومية من تحـــديات: في إطار تحفيز إيجابي فاعل، وتفهُّمٍ لمجريات حركة الحضـــارة الراهنة بنزوع إنساني خلاق.

ويمكن أن يتم تمويل هذا المشروع من المشاركات العربيـــة الحكومية والرساميل العربية الخاصة، إذ إن مثل هذه المحطـــة هي مشروع استثماري ناجح إذا وضعت لـــه بـــرامج إعلانيـــة مدروسة بعناية وترشيد.

أما محطات البث الخاصة فيجب الضغط علـــى أصـــحابها للعمل وفق توجهات تصون عقل الأجيال الجديدة وروحها بـــدل العبث بها، كما هو قائم حتى الآن ويتفاقم أمره يوماً بعد يوم.

جـــ- ربما تكون الصناعات الثقافية المرئيـــة: المسلســـلات والسينما خصوصاً، هي أهم ميـــادين العمـــل المســـتقبلي فـــي الصناعات الثقافية العربية. ولعلها أيضاً أكثر الصناعات إشكالية ومشاكل كيفما نظرنا إليها.

فمن جهة، تخضع صناعة المسلسلات والسينما في القطاعات الحكومية إلى تحكم البيروقراطية الـــذي يبطـــئ حركـــة إنتـــاج المسلسلات ويضعف مادتها شكلاً ومضموناً نظراً لفقـــدان روح المنافسة، مثلما يعيق حركة الإنتاج السينمائي ويفقرها بشدة.

ويعطي هذا كله ثماراً غير ذات طعم، إذ تُستَثمر حالة الأمية الثقافية العربية السائدة للعبث بالتراث أحياناً، ولإضـــعاف نمـــو الوعي والروحية الخلاقة، فكأنما الأعمال المنتَجة في ذلك الإطار البيروقراطي تعتمد على الجهل لدى المتلقي، وعلى المزيد مـــن تجهيله، لتقديم (المادة) الأكثر جذباً له والأكثر تلقياً من قبلِهِ تحت تأثر حوافز ربحٍ غير مسؤول من قبـــل كتـــاب الســـيناريوهات

والمخرجين والممثلين... وبقية الكوادر العاملة في الإنتاج. وغالباً ما يكون الخيال المريض للكتاب والفقر الإبداعي الفني لدى المخرجين الموظفين في دوائر الإنتاج الحكومية هما المعتمدين من قبل المدراء البيروقراطيين، عن جهل وقصدية نفعية رخيصة، في تقديم معطيات ذلك الخيال المريض وذلك الفقر الإبداعي إلى واجهة العملية الإنتاجية المرتبطة بقرارات أولئك المدراء ولجانهم (الخبيرة) بأشياء كثيرة ليس من بينها الفن الجيد المفيد.

وتلعب الاختلافات الواسعة في الرؤيات الثقافية للأنظمة العربية دوراً كبير الأهمية في ذلك، إذ هي قد ولّدت أنماطاً من الرقابات البائسة وشبه القمعية لا تزال آلياتها قائمة منذ (فترة الحرب الباردة) وما رافقها من "أدلجات" وخلافات وانشقاقات عربية، وصلت إلى درجة التحارب العسكري، مما سبب الكثير من الخوف والحذر والشكوك- وحتى المواقف الثأرية- المتبادلة بين أكثرية الدول العربية. وانعكاس ذلك في آليات الرقابات المذكورة المستمرة، مع ولادة ميول التسويق المتبادل للأعمال المرئية في العقد الأخير من القرن العشرين، وولادة حس تنافس عربي في هذا الميدان ليس مدروساً بشكل جيد، هو انعكاس واضح لما ذكرناه من حيث إفراغ أكثرية الأعمال المرئية من مضامين تتصدى لمشكلات عربية حقيقية راهنة، كنوع من الإرضاء لسائر الأطراف.

وقد زاد الطين بلة أن القطاع الخاص دخل بقوة في عمليات إنتاج المسلسلات التلفزيونية من (منطق السوق) التي لا تستهدف إلا تحقيق المزيد من الأرباح، بصرف النظر عن الوسيلة. ويكمن جوهر مشكلة هذا الدخول في ما هو أبعد من منطق

السوق والربح هذا.

فمن أجل ذلك تراعي الشركات المنتجة جميع ألوان الرقابات وتضعها في الحسبان عند الإنتاج، كي تتمكن من تسويق أعمالها لدى سائر الأقنية الحكومية العربية التي لا تزال- في الإطار العربي- مسيطرة على السوق رغم وجود فضائيات عربية وأقنية محلية هي ملك للقطاع الخاص.

وهكذا نلاحظ نمو ظاهرة ما يسمى (الفانتازيا التاريخية) التي تستبدل التاريخ العربي الحقيقي بتخيلات مريضة تحاول أو توازي بعض أسوأ معطياته أو تشاكلها، فتترك إسقاطاً على الحاضر- إن كانت قادرة على ترك أي إسقاط- لا يلامس شيئاً من مشكلاته الحقيقية لدى المتلقي، بل يختلق مشكلاتٍ وهمية يدعي حلها... الخ. وهذه (الفانتازيا) التي يمكن أن توصف بأنها (مسخرة) تؤدي في النتيجة-حسب قول أحد المتابعين- إلى استبدال الذاكرة التاريخية العربية بذاكرة جديدة مصنّعة وزائفة. فهي-دونما قصد- تصب في متطلبات العولمة.

كما يلاحظ المرء تردي الدراما الاجتماعية إلى أشكال من الميلودراما العاطفية وما يماثلها على ما يشابه طرائق المسلسلات المكسيكية المدبلجة.. وقائمة الترديات تطول.

إن استحداث شروط تضمن مستقبلاً طيباً لهذه الصناعات، سواء من حيث سوية الأداء أم من حيث الارتقاء بذائقة المتلقي ووعيه في إطارٍ من تكريس الهوية والخصوصية، ودونما مساس جوهري بمكاسب شركات القطاع الخاص تشجيعاً لمبادراتها ونشاطها في هذا الميدان الحيوي... كل ذلك يستلزم:

أولاً : توحيد الإجراءات الرقابية الرسمية العربية وتخفيفها

بحذف ما لا يتلاءم منها مع التطورات العالمية وانعكاساتها المحلية الراهنة، وإسناد مسؤوليتها إلى لجان من المثقفين يجري تغييرها كل بضع سنين...

ثانياً تغيير النمط البيروقراطي في مؤسسات الإنتاج الحكومية العربية، وابتكار آلياتِ تنشيطٍ حيث لا يتحول الفنان والمثقف المشرف على هذه العملية إلى موظف تتزايد قيمة آرائه بتزايد علوِّ مرتبته الوظيفية الروتينية، ولا يظل ثابتاً في مكانه البيروقراطي حتى موته أو استقالته أو إحالته إلى التقاعد.. بل يجب اعتماد فكرة (اللجان المتغيرة دورياً) من المثقفين والفنانين المعنيين.

ثالثاً خلق آلية مرنة للإشراف الموجِّه وغير القسري على عمل الشركات الخاصة، على أن تراعي هذه الآلية إفساح مجالات مناسبة من حرية المعالجة للمشكلات الحقيقية، سواء كانت تاريخية أم راهنة، فليست "طريقة النعامة" بمجدية بعد اليوم لأي عربي إذ يجري التقدم والتغير والصراع باندفاع شديد وسريع في العالم. وعلى العرب ألا يكونوا خارج ذلك أو في عزلة عنه، بل عليهم أن يصارعوا فيه من مواقع جديدة وآفاقٍ رؤيوية جديدة للحفاظ على وجودهم وهويتهم وخصوصيتهم ومستقبلهم.. الأمر الذي يُلزِمُ بالاعتراف بوجود المشكلات وبوجوب التصدي لها بوعي وحزم، وباستثمار لكل الإمكانيات المتاحة.

رابعاً تنشيط صناعة السينما العربية. وقد تكون إحدى صيغ هذا التنشيط الأكثر جدوى هي إيجاد (مدينة) أو بضع

مدن مركزية لصناعة السينما العربية بإدارة موحدة وبتمويل مشترك من صندوق عربي مستحدث لذلك ومن القطاع الخاص، حيث يمكن تحويل مؤسسات السينما القطرية إلى فروعٍ للمركز العربي الأم.

خامساً إقامة محطةِ بثٍّ فضائيَّةٍ عربية موحدة أو أكثر تتخصَّصُ في بثّ المواد الثقافية ذات المستوى الملائم للأهداف التي يتطلبها الأمن الثقافي العربي، وترتقي بفكر المتلقي وتذوقه إلى الدرجة المطلوبة للتوافق مع تلك الأهداف، إضافة إلى بثِّ الموادّ الفكرية المتعلقة بالثقافات العالمية وعلاقات الفكر العربي الإسلامي بها، والمواد الفكرية المتعلقة بالقضايا الساخنة الراهنة في العالم وتوضيح انعكاساتها على الأوضاع والمصالح العربية... وغيرها من الموادّ التي تشدّ المتلقي دون إسفاف فتقدم له حتى في المادة المسلية ما يثري ذوقه ومعرفته، وينمي تمسكه بهويته وقوميته وقيم أمته، دون مباشرة فجة أو استعراض شعاريّ مبتذل.

سادساً تبني أسسٍ ملائمةٍ لصناعة الإعلان بما ينسجم ومجمل القواعد الناظمة لثقافةٍ تريد توكيد ذاتها في وجه الاكتساح التنميطي لثقافة العولمة، ومستجراتها التي تبتذل إنسانيّة الإنسان وتحوله إلى (شيء) سبق توصيفه.

ويبقى أن نؤكد–في هذه الفقرة– على الأهمية الخاصة للصناعات الثقافية المرئية في تأثيرها على الوعي العام بقوة غير مألوفة، الأمر الذي يوجب على المسؤولين العرب السرعة والدقة في صياغة الاتفاقيات المناسبة والمتناسبة مع تلك الأهمية، ومن

منطلق ضمان الأمن الثقافي العربي، ووضع تلك الاتفاقيات موضع التنفيذ العاجل. فحركة العالم ومتغيراته وتطوراته ومعادلاته لا توجب على النظم السياسية العربية أن تتعاون تعاوناً متكاملاً في سائر الميادين وحسب، بل أن تتوحد بصيغة من الصيغ أيضاً. وإنه لأمر مثير جداً أن تصدر مؤخراً دعوة إلى وجوب توحد العرب على لسان السكرتير العام للوحدة الأوربية. إنه "عالم جديد" بمختلف احتمالاته المستقبلية ولا خيار لأمة من الأمم فيه، كأمتنا، إلاّ أن تجمع قواها وتملي- من موقع القوة- شروط بقائها، وكيفياته، من أجل خيرها وخير الإنسانية جمعاء.

د-بالنسبة (لصناعة المعلومة)- أو للصناعات الثقافية المعلوماتية- ربما يمكن القول إنه لا توجد مشاكل في هذه الصناعات لأنها أصلاً غير موجودة. لكن عدم وجودها هو في ذاته مشكلة خطرة. فأن يكون المرء- أو شعب أو أمة- مجرد مستهلك نمطيّ لما ينتجه سواه، وفي أهمّ ميادين الإنتاج وأكثرها جوهرية وحيوية، وفي شروط حضارية عالمية كالشروط الراهنة، فذلك ببساطة يعني قبول الكارثة أو قبول الانتحار والخروج-فعلاً- من التاريخ. وليست الأمة العربية- منشئة الحضارة، ومؤصلة أصولها، ومُصلِحة انحرافاتها التاريخية، أمة النبوات التي كرمها الله برسالة الإسلام العظيمة السمحة، الأمة (الوسط) التي تشهد على الناس- هي الأمة التي يمكنها قبول الانتحار والخروج من التاريخ!

ولذلك كله، فإن على العرب أن يبادروا الآن إلى التفاهم على الخروج من أوضاعهم المتردية، وإلى الإمساك جيداً بالخيوط الممكنة من شبكة الثورة المعلوماتية، والعمل المتصاعد

نحو الارتقاء من مستوى المستهلكين إلى مستوى المنتجين في هذا الميدان.

وتكمن المشكلة الراهنة في التعاطي مع شبكة الأنترنيت بعدم وجود خطة عربية موحدة أو تنسيق عربي متكامل لهذا التعاطي.

فمما يجب أخذه بالحسبان هو انبهار أجيالنا، من مستعملي الكومبيوتر الداخل على تلك الشبكة، انبهاراً يحجب الحقائق الموضوعية التي تجعل الاعتماد الكلي على تلقي المعلومات منها أمراً كبير الخطورة.

إن ذلك الانبهار يولد حالة نفسية تميل إلى تقديس المعلومة المتلقاة والاستلاب أمامها باعتبارها مطلقة الصحة ولا يجوز أن تُناقش أو يُشَكَّ فيها، ويمتد هذا التقديس الاستلابي إلى الجهاز المنزلي الوسيط (الكومبيوتر الخاص) نفسه.

وإذا كنا قبلاً قد أشرنا إلى بعض الأخطار المختلفة، فإننا هنا نشير إلى جملة من الأخطار الأخرى الأساسية، منها:

إن الاعتماد الكلي على الكومبيوتر- ناهيك عن قصر المدة التي بالإمكان أن يُحتفظ فيها بالمعلومات- يوقع في أحادية مصادر المعرفة، حيث يشل التفكير تقريباً ويمتنع تكوين وجهات النظر، وفوق ذلك فإن شبكة الأنترنيت تبدو الآن- على حد تعبير أحدهم- (وكأنها ساحة من ساحات الحرب الباردة بين المصادر، إذ تقوم دوائر المعرفة أحياناً بتغذية الشبكة بما تريده من معلومات مغلوطة تستهدف تغيير الرأي العام بشأن موضوع معين، ويصبح الإنسان في حيرة من أمره من حيث القدرة على تمييز الصحيح وسط المعلومات الهائلة التي تتدفق بين ثانية وأخرى).

وإذا وسّعنا دائرة النظر إلى هذه المشكلة من موقعنا العربي، كمستهدفين من الدرجة الأولى من قبل أهل (العولمة) المتحكمين أصلاً بتلك الشبكة، فإن حسابات الخطر تنفتح بقسوة.. إذ يجب أن نتوقع أننا لن نُعطى دائماً ما يجب أن نُعطاه من معلومات صحيحة عن كل ما هو ضروري لنا خصوصاً في ميادين العلوم العالية المختلفة، وأننا الأكثر تعرضاً لتخريب المراكز التي نحتجزها على تلك الشبكة، ولتخريب أجهزة الكومبيوتر لدينا بما لا نعرف من فيروسات. فاحتكار المعرفة اليوم هو أحد صيغ الهيمنة (وحرب المعلومات.. تشنها مختلف القوى العالمية بشكل خفي للتلصص على الآخر بغية تدمير ذاكرته، وشل قدراته على المواجهة). ودائماً يجب أن نستحضر في أذهاننا أن الثورة المعلوماتية هي إنجاز حضاري إمبريالي، وهي بالتالي لن تكون غير ذات وظيفة في خدمة مصالح الإمبرياليين، وبالقدر الأقصى الممكن. وقد سبق وتعرضنا لأطروحات هنتنغتون التي في رأس قائمتها تدمير الإسلام والكونفوشية كشرط أولي لانتصار الغرب.. فلماذا إذاً لا يكون التخريب التدميري المعرفي أساساً في هذا الهدف من قبل الحلف الصهيوني/ الأميريكي؟!

لن نطيل في هذا ، فينبغي هنا أن يترك أمر تشخيص المضارّ للمختصين. وعليه يمكن للمرء أن يقترح ما يلي:

-**إنشاء هيئة علمية عربية مشتركة**، وذات فروع في مختلف الدول العربية، تقوم بإنجاز الدراسات العلمية اللازمة، والتي تتحدد فيها الفوائد والمضار المتعلقة بعملية الدخول إلى (عالم المعلوماتية) كما تقترح الكيفيات التي يجري بها ذلك ويستمر. وفوق ذلك تقوم بمراقبة احتمالات التطور في هذا المضمار بصورة مستمرة.

-**توظيف الرساميل الكافية**- والعرب يملكونها حقيقةً- للتشارك مع دول متطورة، معنية بتوسيع تعاونها مع العرب، في إنشاء صناعات كومبيوترية، وإقامة مراكز بحوث مختصة بالتطوير، تتبع تلك الهيئة العلمية العربية المشتركة. وبالطبع، سيكون ذلك كله بإشرافٍ ومشاركة حكوميين عربيين.

-**المبادرة العاجلة إلى إقامة شبكة معلوماتية عربية خاصة** تشمل سائر الأقطار العربية وذات مراكز للتحكم عن طريقها يتم التواصل مع شبكة الإنترنيت وسواها مما قد يقوم في العالم من شبكات موازية. وبالتأكيد لن يكون هذا مجدياً- وهو ممكن علمياً في حدود ما أعرف- إلا بأن نتوصل بسرعة إلى أن يكون لدينا إمكانية لصناعة الكومبيوتر. وفي الظروف الدولية الراهنة، ونظراً لأهمية وطننا العربي وثرواته وموقعه وحضارته في مستقبل البشرية، فإن إيجاد الشركاء المناسبين لتحقيق الغاية سابقة الذكر يكاد يكون أمراً مفروغاً منه في حال جديتنا بذلك.

ولنا هنا أن نتخيل- في حال تمّ لنا هذا- مدى تحجيم الأضرار والتخريب المحتَمل، ومدى التقليل منهما.

-بالطبع، **زيادة حصتنا في احتجاز المواقع على الإنترنيت** هو أمر مهم، ولكن التنسيق العربي بهذا الخصوص مطلوب بقوة، مثلما أن الضغط على الجهات العالمية المعنية لمنع تخريب هذه المواقع هو خطوة أولية ضرورية.

وثمة الكثير مما يمكن اقتراحه لدفع صلتنا بعصر المعلوماتية إلى آفاق جديدة فاعلة، ومانعة لخطر تخريب هويتنا الحضارية عن طريق إفساد عقول أجيالنا التي لابد لها من الاستعمال الواسع لمنجزات هذه الثورة التكنوإلكترونية الهائلة.. ولكننا هنا

مضطرون للاكتفاء بما قدمنا، مثلما نحن بحاجة إلى التصريح بأنه قد آن للرساميل العربية- حكومية وخاصة- أن تلتفت إلى وطنها العربي ومستقبله ومستقبلها فيه. وربما كان في النموذج الياباني درس بالغ الأهمية بخصوص ذلك.

هـ-بخصوص المسرح والموسيقا.. وما إليهما، يبدو الحديث أكثر بساطة ويسراً. إن الدعم المادي الكافي كفيل وحده بانتشال هذين الفنين العظيمين من الحضيض إلى الذروة. فالمسارح موجودة في غالبية الدول العربية والكوادر المختصة موجودة، وإيجادها في الدول التي تفتقر قليلاً أو كثيراً إليها أمر سهل، لكن للموسيقا شأناً مختلفاً.

إن حافز الكسب قد دفع بالممثلين المسرحيين للعمل في التلفزيون، ولو أن أجور العمل المسرحي ارتفعت إلى مستوى مواز لبقي المسرح العربي بخير ولما شهد عملية التراجع الكبيرة منذ أواخر السبعينيات حتى الآن.

أما الموسيقا، وقد أصبحت مرتبطة بالغناء، فقد تراجعت عموماً إلى درجة مزرية. إن الضغط باتجاه منع بث الأغاني التي تسيء إلى الذائقة الأصيلة، وتشجيع المبدعين في هذا الميدان، أفراداً وفرقاً، هما أمران مطلوبان كحاجة ملحة.

ومن الجدير بالذكر هنا أن الأعمال المسرحية، والأعمال الموسيقية التي تقدم بصورة مباشرة، لها أجواؤها الاحتفالية التي تتصف بحميمية المشاركة في التلقي، مع ما يترتب على ذلك من انتشال للمتلقي من العزلة التي تفرضها أساليب تلقي الأجناس الثقافية الأخرى بالوسائل التي سبق ذكرها. والحميمية هي سمة من سمات العافية الاجتماعية، وهي عنصر حيوي جداً في طبيعة

الحياة العربية وتقاليدها وتركيبها المتوارث. وهي ضد العزلة، فعزلة الفرد تبديد لطاقاته وتصديع للبنيان السويّ في شخصيته.. لا بل إنها وسيلة لخنق النفس الإنسانية أو اختناقها،حيث قد لا يجد المرء مخرجاً له من ذلك غير الانحراف وممارسة ألوان من العدوانية الجنونية، والحماقات الشرانية التي لا يمكن التكهن بنتائجها. ولذلك فإن المبادرة المسؤولة إلى تنشيط كل ظاهرة ثقافية، أو فولكلورية، أو اجتماعية تساعد في الإبقاء على حميمية التواصل بين الناس، إنما هي مبادرة تقع في نطاق مقاومة العولمة والتنميط، أي في نطاق الحفاظ على الخصوصية وعلى الهوية الحضارية... وعلى الصحة النفسية للأفراد وللمجتمعات العربية إجمالاً. ومن هنا وجوب زيادة الاهتمام بالمسرح وما يوازيه من نشاطات مشابهة.

رابعاً- في مسألة السوق الثقافية العربية المشتركة:

بعد كل ما تقدم، ربما يصبح الحديث عن ضرورة وجود سوق ثقافية عربية، وعن كيفيات تحقيق ذلك، نوعاً من التكرار الذي لا لزوم له، أو نوعاً من إعادة تحصيل ما كان قد تحصل في ما سبق. على أن العودة لتوكيد عدد من الأمور الأساسية تظل، حسبما نرى، لازمة ولو أنها تلخص تلخيصاً بعض ما كنا قد عرضنا له بشيء من التفصيل في مواضعه المذكورة قبلاً.

وانطلاقاً من أطروحة وجوب المبادرة السريعة إلى العمل من أجل ضمان (الأمن الثقافي العربي) فإن أول تلك الأمور الأساسية يتمثل في وجوب فصل ما هو ثقافي عما هو سياسي في العلاقات العربية المتبادلة، حيث يتيح هذا الفصل ولادة أسلوب جديد ونظرة جديدة إلى التعامل مع أهم العناصر الفاعلة

في الوجود العربي والمصائر العربية، وهو عنصر الثقافة التي تصنع وعي الإنسان بحقيقة وجوده.

يترتب على ذلك أمر ثانٍ هو الاتفاق العربي المعلن رسمياً على: –**طبيعة الأخطار الفعليـة** التي تهدد الثقافة العربية والمعتقدات والقيم الحضارية العربية، وبالتالي هي تهدد بتدمير الخصوصية والهوية والروح القومية– طبيعة الرد على تلك الأخطار حيث لابد من مواجهة المواطن العربي لها من خلال تنمية وعيه بالحوار الحر المفتوح بكل الوسائل المتاحة حيث يكون موقع الجهات الرسمية المعنية هو موقع الإشراف والتوجيه لا موقع الفرض والتلقين اللذين يخمدان ديناميكية العقل العام، ويخلقان وعياً زائفاً ومنافقاً يضطر فيه الإنسان إلى إظهار ما هو خلاف ما يبطن، ويتمزق وعيه المخبوء بين الاتجاهات المتعارضة في التوجهات الثقافية الرسمية القائمة الآن، لأنه لا يمكنه اختبار صحة ما يتلقاه منها، ويتبناه تحت تأثير الخوف أو تأثير رد الفعل، اختباراً بواسطة الحوار الذي يقوم على التفاعل المبدع، بدل الاستسلام ذي الطبيعة السلبية.. وهذا يعني دخول الجهات الرسمية كشريك في الحوار ضمن حدود الأهداف العليا المعلنة لا كقامعٍ يفرض رؤيته المسبقة، حيث تصبح مصلحة الشعب والأمة مستبدلة سلفاً بمصلحة عناصر تلك الجهات الرسمية عبر الإصرار على كراسيها ومنافعها.

وهنا نصل إلى الأمر الثالث وهو **وجوب التغيير الجذري في طبيعة الرقابات العربية** على المطبوعات والأفلام والمسلسلات والأعمال المسرحية وسواها، تغييراً يقوم على الاعتراف الرسمي المعلن، والمشهَرةِ قواعده ونواطمه، بحق (الرأي الآخر) في التعبير عن نفسه حيث يكون هذا الحق محمياً بقوة القانون ما

دام ملتزماً (بالأمن الثقافي العربي) وغير مخلٍّ بأهدافه وسيرورة تحققه. وهذا لا يقتضي فقط فتح الحدود للأعمال الثقافية العربية وإبرام الاتفاقيات والمعاهدات الناظمة للإنتاج الثقافي وتصنيعه وتوزيعه، كما سبق أن عرضنا لبعض ذلك في مكانه من هذا البحث، بل يقتضي أساساً تغييراً جذرياً في النظر إلى (النظام السياسي)، فترفع القداسة عنه وعن ممثليه وهيئاته المختلفة، ويعترف (بدنيويتها) جميعاً، وبالتالي يُعترف بحق الناس في محاورتها من موقع النقد البناء والحوار المتبادل اللذين يهدفان إلى إيجاد أفضل الطرائق والوسائل لحماية المستقبل العربي، والوجود العربي ذاته، والهوية والخصوصية والثقافية العربية، من الاكتساح العولمي القادم. ومن غير أن يتم ذلك فإن كل ما يمكن أن يقال عن سوق ثقافية عربية مشتركة وعن (أمن ثقافي عربي)، وعن تطوير في الصناعات الثقافية، يظل عديم الجدوى.. وتظل الكتابة في شؤونه مجرد حبر على ورق.

ويبقى أن نقول، ختاماً، إن الاكتساح العولمي القادم لن يعفي حاكماً ولا محكوماً من نتائجه، ولن يترك فقيراً ولا متمولاً من إلغاءاته. ولعله قد حان الوقت- بضراوة لا مثيل لها في مختلف مراحل التاريخ العربي: قديمها وحديثها- لتوظيف الطاقات والإمكانيات والثروات العربية توظيفاً جاداً وفعالاً لخدمة بقاء الأمة العربية داخل التاريخ الحضاري العام لا خارجه، وفي هذا مصلحة العرب جميعاً- حكاماً ومحكومين- على حد سواء، ومن دونه لا بقاء لعرب أو عروبة أو إسلام.. لا لأمة ولا لهوية ولا لخصوصية. وليس من حق أحد أن ينتظر نتائج الصراعات الخفية بين القوى الكبرى كي تضمن له بقاءه. فالدخول العربي العام والمشترك في الصراع الجديد لمقاومة العولمة وتفكيك

الهيمنة الإمبريالية المتصهينة هو واجب ديني ودنيوي من الطراز الحيوي الأول، ومن غير العمل الكفء السريع على تخليق وعي عام، وغير زائف ولا مفروض، بالمخاطر الكارثية المحتملة خلال العقود القليلة القادمة فلن تكون هناك مقاومة عربية من أجل ضمان البقاء الناجع. وإن وجدت فإنها لن تكفي ولن تؤثر ولو بالحد الأدنى من القدر المطلوب.